



شكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٧ برئاسة القاضي السيد  
محدث المحمود وعضوية كل من السيدة القاضية فاروق محمد الصافي و  
جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد مصطفى  
النقشاني و عبود صالح التيسير و ميخائيل شلشون قس كوركيس وحسين أبو  
العنان المذكورين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

يسنوضح السيد طارق الهاشمي - نائب رئيس الجمهورية بطلب  
محكمة العدالة (٢٢٣/٤٢/١٢) المولى ٢٠٠٩/١١/٦٤ ،  
المحكمة الاتحادية العليا بموجب تطبيقه المطلب في ظهر يوم ٢٠٠٩/١٢/٦ ،  
عن تقدير المادة (١٣٨) (خامساً بـ) من الدستور كالآتي :

((استناداً إلى احتمال البند (ثانياً) من المادة (١٣) من الدستور . وجئى  
تقدير نص الفقرة (بـ) من البند (خامساً) من المادة (١٣٨) من  
الدستور المتضمن فيما مجلس النواب باعتباره النظر باللوائح المعترض  
عليها وهل يتلزم هذا البند مجلس النواب بعدم مناقشته أي قرارة لم  
تكن محل للاعتراض . ))

الرأي - وضع الطلب موضع التطبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا  
في جلساتها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٧ وتوصلت إلى الرأي الآتي :  
حيث إن المادة (١٣٨) (خامساً بـ) من دستور جمهورية العراق تنص على



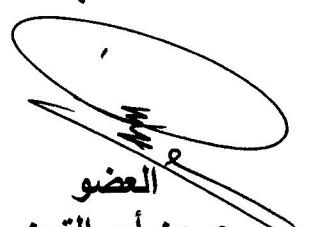
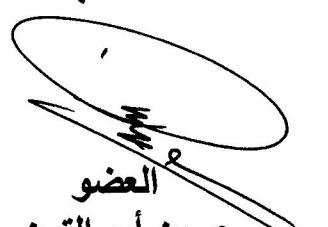
((في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة ، تعاد القوانين والقرارات الى مجلس النواب لاعادة النظر في النواحي المعترض عليها ، والتصويت عليها بالغلبية ، وترسل ثانية الى مجلس الرئاسة للموافقة عليها )) وحيث ان المادة (٦١) من الدستور التي عدلت اختصاصات مجلس النواب وفي طليعة هذه الاختصاصات ماتنصت عليه الفقرة (اولاً) منها على اختصاصه بتشريع القوانين الاتحادية كلما اقتضى الامر ذلك وحيث ان مشروع القانون اذا ما اعيد الى مجلس النواب من مجلس الرئاسة لاعادة النظر في النواحي المعترض عليها فيه وفقاً لاحكام المادة (١٣٨/خامساً/ب) من الدستور لا يحول دون ممارسة مجلس النواب اختصاصه الرئيسي المنصوص عليه في المادة (٦١/اولاً) من الدستور في غير النواحي المعترض عليها اذا ما وجد هناك ضرورة تقتضيها المصلحة العامة او موجبات القانون لأن المعاد من مجلس الرئاسة لازال مشروعأً لقانون ولم يصادق عليه .

وبناء عليه تجد المحكمة الاتحادية العليا ان اعادة مجلس الرئاسة مشروع القانون استناداً الى احكام المادة (١٣٨/خامساً/ب) من الدستور لا يلزم مجلس النواب بعدم مناقشه أي فقرة لم تكن محل للاعتراض اذا ما وجد ضرورة لذلك تقتضي اعادة النظر في نواحي أخرى من مشروع القانون المعاد



استناداً إلى صلاحيته الدستورية المنصوص عليها في المادة (٦١) (أولاً) من الدستور .

صدر الرأي بالاتفاق في ٢٠٠٩/١٢/٧ .  
انتهى .

		
الرئيس محدث محمود	العضو فاروق محمد السامي	العضو جعفر ناصر حسين
		
العضو اكرم طه محمد	العضو اكرم احمد بابان	العضو محمد صالح النقشبendi
		
العضو ميخائيل شمشون قس كوركيس	العضو عبد صالح التميمي	العضو حسين أبو التمن

\* الشؤون القانونية \*